وزير التخطيط : الزراعة في العراق تحتضر.. وميزانيتها المفتوحة لاوجود لها

أعلن وزير التخطيط علي غالب بابان ، ، أن الواقع الزراعي في العراق يحتضر ، ونفى وجود أية ميزانية مفتوحة لوزارة الزراعة ، مشيرا إلى تحفظ وزارة التخطيط على الموازنة التكميلية التي أعلنتها الحكومة يوم الأربعاء ،

المدى / وكالات

لأنها "ميزانية تركز على الاستهلاك وليس الاستثمار"، على حد قوله.وقال بابان على هامش مؤتمر عقده في بغداد حول الوضع الاقتصادي في العراق إن "الزراعة في العراق تعاني معاناة كبيرة، وما خصص لوزارة الزراعة من المبالغ، لهذا العام قليل جدا، فضلا عن أن الميزانية التكميلية لم تخصص لها أية مبالغ تذكر".

وحول الميزانية المفتوحة التي خصصت لوزارة الزراعة ضمن مبادرة رئيس الوزراء لدعم الزراعة، نفى بابان في " وجود أي ميزانية مفتوحة لوزارة الزراعة. مؤكدا أن "الواقع الزراعي في العراق لا ينفع معه ١٠٠ أو ٢٠٠ مليون دولار، بقدر ما يحتاج إلى مليارات الدولارات للتصدي للمشاكل التي يعانيها هذا القطاع"، مشيرا إلى "تخصيص ٣٠٠ مليون دولار فقط، لكي تصرف في جميع المجالات الزراعية". من جانب آخر، قال بابان إن "وزارة التخطيط تتحفظ على الميزانية التكميلية التي أعلنت من قبل مجلس الوزراء، بسبب تخصيص القسم الأكبر منها للاستهلاك دون الاستثمار".وأوضح وزير التخطيط أن "الميزانية التكميلية البالغة ٢١ مليار دولار والتي توزعت على أساس أن منها سبعة مليارات و٤٠٠ مليون دولار كموازنة استثمارية، و١٣ مليار و٦٠٠ مليون دولار للاستهلاك، لا يمكن قبولها، من قبل وزارة التخطيط"، مطالبا "بوضع جميع الميزانية التكميلية للاستثمار، والقليل منها للاستهلاك" .وانتقد بابان النظام الحكومي لأنه "يبدو عاجزا عن تنمية البلد"، موضحا أن "الفساد مستشر على جميع المستويات، فيما يفتقر المقاولون، العراقيين منهم أو الأجانب، إلى الكفاءة في تنفيذ المشاريع".وطالب وزير التخطيط الجهات المعنية في الحكومة "بالبحث عن آليات جديدة للنهوض بالاقتصاد العراقي". كاشفا عن أن "لدى وزارة التخطيط ستراتيجية عمل واضحة حول ذلك، ولكن لا أحد يسمعنا" .

التجارة تنتقد مشاركة القطاع الخاص في المعارض الدولية

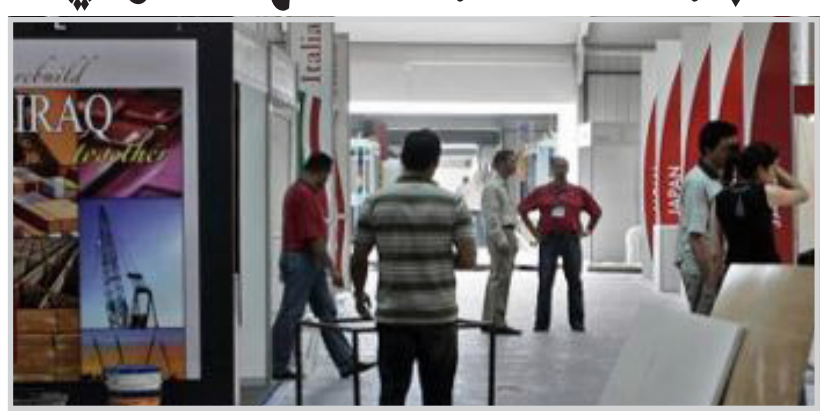

بغداد / المدى

وصف مدير دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة هادي ناجي فرج، مشاركة القطاع الخاص في كافة المعارض الدولية التي تقيمها الوزارة بـ"الضعيفة ودون المستوى المطلوب".وقال فرج في تصريح صحفي " إنه "بالرغم من دعوة القطاع الخاص العراقي لهذه المعارض الدولية، عن طريق الاتحادات والغرف التجارية فان هذا القطاع لا يشعر بأهمية دور المعارض الدولية في ترويج السلع العراقية".وأوضح فرج أن "التدهور الحقيقي للقطاع الخاص جاء بعد ٢٠٠٣ بسبب سياسة الإغراق التي شهدها العراق للسلع والبضائع المستوردة والتي كانت احد العوامل الأساسية في توقف الإنتاج المحلي".وأشار مدير دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة إلى أن "فارق السعر بين السلع المحلية والمستوردة وراء تفضيل المواطن، والدولة للسلعة المستوردة بسبب انخفاض سعرها مقارنة بأسعار السلع المحلية".وذكر هادي فرج أن "مباحثات تجري حاليا في دائرة القطاع الخاص بوزارة التجارة، إضافة إلى مباحثات تجريها الدائرة مع اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء، لدعم البنى التحتية للقطاع الخاص والنهوض بها".أشار فرج إلى أنه تمت "القراءة الأولى في مجلس النواب لمسودة قانون أعدته اللجنة الاقتصادية، ويهدف إلى حماية المنتج المحلي من الإغراق، إضافة إلى إيجاد آلية لتوحيد الأسعار".يذكر أن القطاع الخاص في العراق عانى مشكلات عديدة منذ سبعينيات القرن الماضي بعد تعظيم دور القطاع العام، عبر قوانين اقتصادية شرعها النظام السابق حجمت عمله ودوره الاقتصادي، واستمرت هذه المعاناة بعد ٢٠٠٣ بسبب فتح الحدود امام المنتجات الأجنبية ما أدى إلى إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية التي أدت إلى تراجع الإنتاج المحلي بسبب رخص أسعارها.

واسط تستعد لتنفيذ خطة استثمارية جديدة

بغداد / المدى

ذكر مدير زراعة واسط، ، ان دائرته تستعد لتنفيذ خطة العام الحالي للمشاريع الاستثمارية بعد الانتهاء من خطة العام الماضي، منوها الى ان الدوائر الزراعية انتهت من وضع الدراسات الخاصة بالمشاريع الزراعية التي تتضمنها الخطة.

وقال المهندس الزراعي سلام اسكندر فى تصريحات صحفية إن "دائرته اكملت الخطة المقررة لمشاريع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧ والتهيوء لتنفيذ المشاريع الاستثمارية للعام الحالي ,٢٠٠٨"ونوه الى ان مشاريع خطة عام ٢٠٠٧ كانت قد انتهت في نهاية العام نفسه، فيما نفى تأخر دائرته في خطة العام الحالي، وعزا ذلك الى ان المسؤولين عن تنفيذ الخطة يقومون بوضع دراسة ومن ثم عرضها على وزارة الزراعة للمصادقة وهذا يتطلب وقتا." واوضح اسكندر أن "خطة المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ تضمنت انتاج الفطر من المخلفات الزراعية ومشروع انتاج الخضر على المستوى العائلي ومشروع زراعة النخيل والزيتون باستخدام منظومات الري بالتنقيط ومشروع استلام وتبريد وحفظ الحليب."واضاف "كذلك انشاء الغابات وبمساحة ٥٠ دونماً لكل شعبة زراعية ومشروع المشتل المركزي ومشروع البستنة فضلا وانشاء اربعة شعب زراعية في المحافظة اثنان منها ضمن تخصيصات تنمية الاقاليم" . وزاد "كما تضمنت خطة عام ٢٠٠٨ من مشاريع الاستثمار انشاء مشروع المنحل المركزي وانشاء مخازن صغيرة للشعب الزراعية وانشاء شعبتين زراعيتين جديدتين فضلا عن انشاء غابات بمساحة ٥٠ دونم لكل شعبة زراعية ومشروع اقراض صغار الفلاحين عن طريق صندوق الاقراض الميسر".واشار الى ان "مشروع الاقراض الميسر هو مشروع لتمويل اكثر من ٢٨ نشاطاً زراعياً وهذه الانشطة تكون خاصة بالانتاج النباتي والثروة الحيوانية والمكننة والبيوت المحمية وحفر الابار وزراعة الاعلاف وغيرها من الانشطة." منوها الى ان مبالغ الفائدة عليها قليلة جدا وتقدم خدمات للفلاحين والمزارعين من خلال تطوير العملية الزراعية".

بسبب سوء الاحوال الجوية

انخفاض صادرات النفط في حزيران

بغداد / المدى

أظهرت بيانات ملاحية أن صادرات النفط في العراق انخفضت في حزيران الماضي من أعلى مستوى لها منذ ٢٠٠٣١ اذ أدى سوء الاحوال الجوية الى تعطيل الصادرات من جنوبي البلاد. وأوضحت البيانات أن الصادرات بلغت ١,٨٤ مليون برميل يوميا في المتوسط انخفاضا من ١,٩٩ مليون في شهر ايارالذي شهد أعلى مستوى للصادرات منذاذارعام ,٢٠٠٣ وزاد الانتاج العراقي هذا العام بسبب استقرار تدفق النفط من شمال البلاد بعد انحسار أعمال التخريب والمشاكل الفنية. وشملت الصادرات العراقية في حزيران ١,٣٩ مليون برميل في اليوم من جنوب البلاد و٤٥٠ ألفا برميل يوميا من الشمال. وتعطلت الصادرات من البصرة في جنوب العراق عدة أيام في منتصف حزيران بسبب عواصف رملية. وقال مسؤول بشركة نفط الجنوب ان عمليات الشحن عادت لطبيعتها بحلول يوم ١٨ حزيران.

رئيس منظمة أوبك: ثلاثة أسباب ترفع أسعار النفط

المدى / وكالات

أكد وزير النفط الجزائري، شكيب خليل، الذي يشغل منصب رئيس منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك" أن أسعار الطاقة الحالية مرتفعة للغاية، ولا تتوافق مع قواعد العرض والطلب في السوق، مشدداً على أن بلاده، وسائر أعضاء المنظمة، ستبادر إلى رفع إنتاجها، إذا مع توفر الطلب المقابل.خليل حدد ثلاثة عوامل تقود إلى ارتفاع أسعار النفط، وهي ضعف الدولار والتوتر السياسي في الشرق الأوسط، والذي يضفي شعوراً من القلق حيال توفر الإمدادات، إلى جانب ارتفاع استهلاك البنزين خلال أشهر الصيف، مبدياً إصراره على توقعاته السابقة باقتراب البرميل من مستوى ١٧٠ دولارا في الفترة المقبلة. حمّل خليل المضاربين مسؤولية كبيرة حيال ما يحصل في أسواق النفط، داعياً إلى إجراء تحقيقات واسعة لمعرفة خفايا وطبيعة دورهم في العقود الآجلة.ولدى سؤاله عمّ إذا كان لمستويات أسعار النفط القياسية التي تجاوزت ١٤٥ دولاراً ما يبررها على مستوى الطلب قال خليل، "أعتقد أن الأسعار مرتفعة كثيراً، ولا تعكس حقيقة قواعد السوق على مستوى العرض والطلب، لدينا توازن بين الإمدادات وحاجات السوق، والمخزون يكفي لـ٥٣ يوماً، أي أنه أكبر من العام الماضي."وأضاف: "لذلك لا يمكن شرح الأمر على صعيد قواعد العرض والطلب العادية، وحتى لو كان هناك بعض النقص في الإمدادات، فهذا لا يبرر الفرق الحاصل بين أسعار مطلع العام الماضي والأسعار الحالية، والتغيير الكبير حصل في آب وأيلول ٢٠٠٧، وهذا يعني أن الأمر يعود لأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى ضعف الدولار ودخول المضاربات إلى السوق."خليل رأى أن هناك جانباً آخراً في ظاهرة الأسعار الحالية، تتمثل في المعطيات الجيوسياسية، وخاصة التهديدات التي تطال إيران والتي أوحت بإمكانية تعطّل الصادرات النفطية من ذلك الجزء من العالم، إضافة إلى طرح فكرة ومشروع الوقود الحيوي.ورداً على سؤال حول المعطيات التي استند إليها لترجيح وصول برميل النفط إلى مستوى ١٥٠ أو ١٧٠ دولاراً خلال فترة قريبة قال: "أعتقد أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية ستدفع في هذا الاتجاه، أولاً سعر صرف الدولار، حيث يتوقع الكثير من الخبراء تراجع العملة الأمريكية، ليس بسبب خطوات قد يقوم بها المصرف الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا، بل بسبب رفع المصرف المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة على اليورو."وأضاف الوزير الجزائري قائلا: "الأمر الآخر يتمثل في ازدياد الوضع الجيوسياسي سوءاً، مع المناورات التي قامت بها إسرائيل في شرقي المتوسط، وزيارة مسؤولين عسكريين أمريكيين إلى تل أبيب، وذلك إلى جانب عامل ثالث هو ارتفاع استهلاك البنزين خلال أشهر الصيف."واعتبر خليل أن هذه العوامل التي أشار إليها تشرح سرّ عدم تفاعل الأسواق مع قرار المملكة العربية السعودية رفع إنتاجها من النفط، مشيراً إلى أن التوازن الحالي بين العرض والطلب سيدفع باتجاه تحويل الكميات الفائضة من النفط إلى أصول استثمارية، وجزم بأن التراجع القوي في الأسعار لن يحصل إلا جراء تبدل إيجابي يطال الوضع السياسي في الشرق الأوسط، أو قيمة الدولار.وعن مدى وجود توافق بين أعضاء "أوبك"

اقتصاديون خليجيون : العملة الموحدة علاج للتضخم

المدى / وكالات

يجمع الاقتصاديون على أن إطلاق العملة الخليجية الموحدة يمكن أن يكبح جماح التضخم المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي شهدت طفرة اقتصادية نتيجة ارتفاع إيراداتها النفطية، والنمو الاقتصادي قياسي، وارتفاع الاحتياطيات النقدية، وما صاحبها من ضغوط تضخمية تنامت بصورة ملحوظة خلال العامين الماضيين.ويشير الدكتور فابيو سكاشيافليني مدير وحدة الاقتصاد الكلي والإحصاءات في مركز دبي المالي العالمي، إلى أن وتيرة التنمية التي تشهدها دول الخليج أسهمت بشكل واضح في تصاعد الضغوط التضخمية، في الوقت الذي بدت النقدية غير فعالة لمجابهة التضخم.وأضاف سكاشيافليني في دراسة قدمها مؤخرا حول التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، أن التحرك نحو الاتحاد النقدي يساعد على تثبيت التوقعات التضخميه وتعزيز بيئة اقتصادية أكثر مرونة من خلال تحسين الروابط التجارية وزيادة كفاءة قطاع الخدمات المالية.وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال العام الجاري سيواصل ارتفاعه إلى معدل لا يقل عن ٦,٢ ٪ في منطقة تختزن احتياطيات مؤكدة تصل إلى ٤٨٤,٣ مليار برميل، وغازا طبيعيا يقدر بـ ٤١,٤ تريليون متر مكعب.ووفقا لتقديرات متحفظة، فإن العائدات البترولية لدول مجلس التعاون الخليجي مرشحة لبلوغ أكثر من ٥,١ تريليونات دولار على مدى ٢٥ عاما خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٣٠، بناء على سعر قدره ٤٨ دولارا للبرميل الواحد، إلا أن هذا الرقم يبقى شديد التحفظ بالنظر إلى التصاعد الحاد في أسعار البترول، وهو ما يعني أن الضغوط التضخمية يمكن أن تبقى قائمة على المدى المتوسط نتيجة الازدهار الاقتصادي، وتنامي حجم السيولة.

فرنسا تفرض غرامة مالية على بنك سوسيتيه جنرال

المدى / وكالات

فرضت الهيئة المنظمة للقطاع المصرفي في فرنسا امس الاول غرامة قدرها ٤ ملايين يورو (٦,٣ مليون دولار) على بنك سوسيتيه جنرال عن انتهاكات خطرة للضوابط الدولية كشفت عنها فضيحة خسارة البنك ٩ ر٤ مليار يورو في تعاملات مشبوهة.وفي قرارها وبخت اللجنة المصرفية ايضا سوسيتيه جنرال ثاني أكبر بنك مسجل في فرنسا بسبب ضعف الاشراف الذي أدى الى تعاملات غير مرخص بها لموظفه السابق جيروم كيرفيال الذي القي عليه باللوم في الخسائر التي مني بها البنك في وقت سابق من هذا العام.وقالت اللجنة ان العاملين بجهاز الرقابة في سوسيتيه جنرال لم يكونوا على دراية كافية بمسائل الاحتيال وان أمن انظمة تكنولوجيا المعلومات بالبنك شكل "نقطة ضعف مهمة".لكنها اضافت أن سوسيتيه جنرال سارع الى اتخاذ خطوات لتصحيح اوجه القصور هذه فور الكشف عنها.وامتنع البنك عن التعقيب.

مفاهيم اقتصادية

المعروض النقدى

يصف هذا اللفظ بشكل عام قيمة الاوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة ، بما في ذلك الودائع المصرفية للقطاع الخاص . وبشكل عام بعد ارتفاع المعروض النقدي مؤشرا سلبيا لافاق معدلات التضخم المستقبلية.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205